مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)/ المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD)/ مكتبة الإسكندرية (BA) الحوار العربي الإقليمي "حقوق الملكية الفكرية (IPRs) والابتكار والتنمية المستدامة" 26-28 يونية، الإسكندرية، مصرة

الحوار العربي الإقليمي حول حقوق الملكية الفكرية والابتكار والتنمية المستدامة[1]

الإسكندرية، مصر

26-28 يونية 2005

نظم المركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة (ICTSD) ومكتبة الإسكندرية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) حوارا عربيا إقليميا حول حقوق الملكية الفكرية (IPRs) والابتكار والتنمية المستدامة، شارك فيه خبراء وممارسون بارزون من الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني والمفاوضين التجاريين والمسئولين عن وضع السياسات، وكانت مشاركتهم بصفتهم الشخصية، وبالتالي فإن المحصلة النهائية للمداولات لا تعبر بالضرورة عن المواقف الرسمية لدولهم.

كانت أهداف الحوار الإقليمي كالتالي:

- إتاحة منبر لإجراء نقاش استراتيجي بين المعنيين بالاتجاهات والقضايا الرئيسية في مجال الملكية الفكرية (IP) وتداعياتها على التنمية المستدامة؛
- تحليل الاتجاهات الحالية في وضع معايير الملكية الفكرية في المنطقة العربية؛
- بحث الروابط بين سياسات التنمية المستدامة وحماية الملكية الفكرية؛
- وضع عناصر "أجندة إقليمية" من أجل بلورة سياسات فى مجال الملكية الفكرية ذات اتجاهات؛ تنموية و آليات غير رسمية لتعزيزها عن طريق الدراسات المشتركة وخلق شبكات الاتصال.

طرحت الموضوعات الأربعة التالية للنقاش خلال الحوار:

- الاتجاهات العامة والبناء الدولي الجديد لحماية الملكية الفكرية؛
- الصحة: 2005 وما بعد؛
- الحصول على المعرفة والمواد التعليمية؛
- حماية الفولكلور والتراث الثقافي والمعارف التقليدية في المنطقة العربية.

(1) مسودة لملخص تم إعداده على مسؤولية منظمي الحوار.

يلقي هذا الملخص الضوء على النقاط الرئيسية للمداولات وأهم التدابير التي يمكن اتخاذها بصدد الموضوعات المطروحة، كما يتضمن الملحق التوصيات الصادرة عن الحوار والموضوعات المقترحة للمزيد من البحث.

1. الاتجاهات العامة في مجال حقوق الملكية الفكرية (IPRs)[2]:

بدأ الحوار بمناقشة التطورات الأخيرة في مجال حقوق الملكية الفكرية، حيث تم تحديد اتجاهين رئيسيين على المستويين المؤسسي والموضوعي. على مستوى المؤسسات تعددت المحافل والمسارات المعنية بوضع المعايير الدولية لحقوق الملكية الفكرية مع نقل بؤرة الاهتمام فى الفترة الأخيرة من منظمة التجارة العالمية إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية الويبو على نحو ما تعكسه المفاوضات الخاصة باتفاقية القانون الموضوعي للبراءات (SPLT) على سبيل المثال. أما على المستوى الموضوعي فقد لوحظ ظهور اتجاهين على قدر من التعارض: فمن ناحية تضافرت الجهود من أجل دمج المنظور التنموي فى مجال الملكية الفكرية، وهو الاتجاه الذى انعكس في إعلان الدوحة حول اتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) والصحة العامة، وفى الاقتراحات الخاصة بوضع أجندة تنموية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). ومن ناحية أخرى تضاعفت الالتزامات التي تتجاوز الحد الأدنى للمعايير الدولية الواردة فى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية والمعروفة بالتزامات TRIPS-plus وذلك ليس فقط على المستويين الإقليمي أو الثنائي من خلال إبرام اتفاقيات التجارة الحرة (FTAs) بل وعلى المستوى متعدد الأطراف كاتفاقيتى الوايبو لحماية حق المؤلف فى البيئة الرقمية (WIPO Internet treaties) و على المستوى الوطنى أيضا (من خلال الإنفاذ).

ساد انطباع عام بأن الأسئلة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وتأثيرها على التنمية المستدامة لم تلقى سوى اهتمام ضئيل في المنطقة حتى هذا الحين. علاوة على ذلك، فإن النقاش المحدود الذي دار حول حقوق الملكية الفكرية حتى الآن تناولها من منظور فني ضيق دون أخذ تأثيراتها التنموية الواسعة في الاعتبار.أما فيما يخص الالتزامات ذات طبيعة تتجاوز المعايير الواردة فى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS-plus) عبر المشاركون عن قلقهم بسبب غياب التنسيق بين الجهات الوطنية أثناء الإعداد والمشاركة في المداولات الخاصة بحقوق الملكية الفكرية فضلا عن ضعف مشاركة المجتمع المدني فيها. هذا ولوحظت الحاجة إلى الموازنة بين تكلفة الالتزامات الجديدة فى مجال الملكية الفكرية والفوائد المتوقعة منها، كما تم الإشارة إلى غياب الوعي بشأن تأثير حماية الملكية الفكرية على مختلف القطاعات المحلية المعنية بالإضافة إلى الحاجة لبناء قدرات الموارد البشرية.

([2]) دار النقاش حول عرض قدمه أحمد عبد اللطيف

كان هناك إحساس بأهمية إعطاء المزيد من الاهتمام لدول المنطقة التي تمر الآن بعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، حيث يجب عليها محاولة الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي سبق أن مرت بتلك التجربة. كما كان هناك إحساس بأهمية التأكيد على تمسك تلك الدول بالمستوى الحالي للمعايير الوارد فى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS). تم التأكيد أيضا على الحاجة للاستفادة من تجارب الدول الأخرى فيما يخص المفاوضات الثنائية و تطبيق أنظمة حقوق الملكية الفكرية على المستوى الوطنى.

بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أيضا أن نسبة ضئيلة جدا من المواد واسعة الانتشار في مختلف أنحاء العالم والتي يمكن أن تدعم تحليل تشريعات حماية الملكية الفكرية من منظور أكثر شمولا متوفرة باللغة العربية، كما أنه لا يمكن الوصول إلا لعدد محدود من الدراسات الإقليمية التي تتناول تلك الأسئلة الملحة.

2. الصحة[3]:

يواجه العالم اليوم أزمة صحية دولية، حيث تهدد الاتجاهات الحديثة سياسة تيسير الحصول على الأدوية والتي كانت أحد أركان النجاحات السابقة في مواجهة المشاكل الصحية العالمية. فقد يؤدي دعم حقوق الملكية الفكرية لتقليص التقدم الذي سبق إحرازه في مجال تحسين الصحة في مختلف أنحاء العالم عن طريق زيادة أسعار الدواء وعرقلة الحصول على الأدوية الجنيسة (generic). بمعنى آخر، يجب على سياسات حماية الملكية الفكرية المستقبلية إيجاد سبل لحماية الملكية الفكرية دون المخاطرة باحتياجات الصحة العامة، وبالتحديد فيما يخص الحصول على الأدوية بأسعار معقولة.

ومع دخول اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPS حيز التنفيذ عام 2005 –باستثناء الدول الأقل نموا (LDCs) ظهرت العديد من التحديات والتساؤلات. كتقييم عام لوحظ أن اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPS تشكل تغييرا أساسيا في الحد الأدنى لمعايير حماية حقوق الملكية الفكرية في مجال المنتجات الصيدلية على الأخص.
ما هي تداعيات دخول اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية TRIPS حيز التنفيذ في معظم الدول النامية عام 2005؟ هل تستفيد تلك الدول أثناء التنفيذ من أوجه المرونة المتاحة فى الاتفاقية / إعلان الدوحة؟ هل ستتمكن مكاتب تسجيل براءات الاختراع المحلية من التعامل مع طوفان الطلبات الجديدة المودعة فى صندوق البريد المخصص لهذا الغرض ؟ بل لقد طرحت مخاوف حول قيام مكاتب تسجيل البراءات بمنح البراءات دون فحص واف استنادا إلى البراءات التي منحتها دول أخرى وذلك إلى الحد الذي قد يصل إلى عدم التدقيق فى مدى استيفاء الطلب لشروط منح البراءة.

([3]) دارت هذه الجلسة حول عرض مقدم من عثمان ملوك وكارلوس كوريا.

أما فيما يخص اتفاقيات التجارة الحرة (FTAs) فقد كان الرأي ألا يكون إبرام مثل تلك الاتفاقيات هدفا في حد ذاته، بل يتم تقييمها بحرص لمعرفة فوائدها وتكلفتها الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية. ومن الملاحظ على إبرام اتفاقيات التجارة الأخيرة محدودية الفترة الزمنية لعملية التفاوض، كما لوحظ أيضا غياب التقييم لآثار تلك الاتفاقيات على الصحة العامة قبل الدخول في تلك المفاوضات، وفى هذا الصدد تم التأكيد على أهمية قيام الدول بدور فعال في طرح اقتراحاتها بما يسمح للتوصل إلى نتائج إيجابية. و فيما يخص إبرام اتفاقيات التجارة الحرة لوحظ قيام الدول النامية بتقديم تنازلات دائمة في مجال حقوق الملكية الفكرية في مقابل مكاسب قصيرة الأجل فى مجال النفاذ للأسواق. بالإضافة إلى ذلك، طرحت أيضا مخاطر تجاهل الدول المتقدمة لالتزاماتها فى إطار اتفاقيات التجارة الحرة إذا ما تعارضت مع قوانينها المحلية. كما أثيرت مخاوف حول الالتزامات ذات طبيعة (TRIPS-plus) التى تتضمنها اتفاقيات التجارة الحرة الحديثة ومن أهمها : إمكانية تسجيل براءات على استخدامات جديدة لمواد معروفة، التزامات خاصة بمنح حماية حصرية للبيانات ، الربط بين حقوق البراءات وإجراءات الموافقة على التسويق، وتطبيق شكاوى عدم الانتهاك. هذا ولوحظ انتشار هذه الالتزامات من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MFN) المنصوص عليه فى اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS). فى هذا السياق، تم التأكيد على أهمية الاستفادة بشكل أفضل من أوجه المرونة التي يتيحها إعلان الدوحة حول اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) والصحة العامة بالإضافة لقرار 2003.

لم يتضح بعد كيفية استجابة الأطراف الإقليمية لتلك التحديات. كحد أدنى وخطوة أولى هناك حاجة لتعزيز مراقبة هذه التطورات وتحديد واستغلال الثغرات في الإطار الحالي لنظم البراءات من خلال تطبيق أكثر صرامة لمعايير منح البراءات (مثل الجدة والخطوة الابتكارية) واستخدام أوجه المرونة المتاحة مثل الترخيص الإجباري والاستيراد الموازى وسياسة المنافسة. تم التأكيد أيضا على أهمية التصدي للإجراءات أحادية الجانب.

3. الحصول على المعرفة والمواد التعليمية[4]:

إن الحصول على المعرفة والمواد التعليمية بتكلفة معقولة هو موضوع ذو أهمية قصوى في الدول النامية على الأخص، حيث دخل الأفراد وبالتالي قدرتهم الشرائية أقل بكثير من الدول المتقدمة. تركز الحوار حول تضارب مصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية ومستخدميها وكيفية التقريب بينهما بحيث يمكن الحصول على المعرفة بأسعار معقولة.

([4]) دارت المناقشات حول عرض قدمته أوما ساذيرسانين

أوضح النقاش أنه في مجال حقوق المؤلف في قطاع التعليم تواجه الدول المتقدمة أيضا تحديات الموازنة بين مصالح مالكى الحقوق ومصالح المستفيدين. وكانت هناك إشارة للوضع في المملكة المتحدة حيث توجد صعوبة في توزيع الأرباح عن طريق الإدارة الجماعية للحقوق.و أشير إلى أن المؤلفين أنفسهم غالباً ما يمنعون من توزيع نسخ من مؤلفاتهم. وطرحت وجهة نظر قائلة بأن المبالغ المالية التي تدفع لمالك حقوق المؤلف عن كل نسخة مباعة تشكل عائقا خطيرا أمام الحصول على المواد التعليمية، ويزداد ذلك الوضع سوءا في الدول النامية مع أخذ القيود المالية المعيقة للتجهيزات التعليمية وأعداد الجمهور الكبيرة في الاعتبار.

تم التأكيد على النقاط التالية أثناء الحوار:

- ضرورة التوعية بقوانين حقوق المؤلف في العالم العربي.
- أهمية توفير الحصول على المعرفة العلمية والتعليمية بشكل خاص لمواطني الدول النامية بأسعار معقولة، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق:
  - استغلال المستخدمين للاستثناءات الموجودة في القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية التي تحكم حقوق المؤلف.
  - عقد اتفاقيات جماعية بين الجامعات العربية من جهة والناشرين و مقدمى المعرفة من جهة أخرى بحيث تحصل الجامعات وطلابها على المعرفة بأسعار منخفضة.
  - الاستناد إلى حقوق الإنسان للمطالبة بتخفيف من قسوة الشروط التي يفرضها مالكي المعرفة وقسوة بعض شروط معاهدات حق المؤلف الدولية.

يجب أخذ الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في الاعتبار عند وضع قوانين حق المؤلف بحيث تتمكن جميع شرائح المجتمع من الحصول على المعرفة، كما يجب الأخذ بالترخيص الإجباري بشكل أوسع إذا ما دعت الحاجة.

كان هناك اقتراح بوضع مجموعتين من القوانين المنظمة لحق المؤلف : واحدة للمعرفة العلمية والتعليمية، وأخرى للمواد الترفيهية، بحيث يكون الحصول على المعرفة أيسر وأرخص بالنسبة للمجموعة الأولى. كما يجب على الدول المتقدمة إتاحة الحصول على المعرفة العلمية والتعليمية للدول النامية بأسعار زهيدة كنوع من المساعدة التكنولوجية والعلمية.

تم أيضا التأكيد على ضرورة تحقيق التوازن بين مصالح المؤلف من جهة ومصالح الناشر من جهة أخرى، وتم تشجيع الدول العربية على الاطلاع على نماذج النشر المفتوح المستخدمة حاليا في الدول المتقدمة. علاوة على ذلك يمكن لتلك الدول تشجيع النشر منخفض التكلفة عن طريق اللجوء إلى الترخيص الإجباري بموجب اتفاقية برن بالإضافة لأنظمة نفاذ حق المؤلف الدولية. الأدوات الأخرى الممكن استخدامها لوضع قوانين لحماية حق المؤلف يسهل التعامل معها منصوص عليها في

اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، وبالتحديد في المادة 8.4 -40 (التحكم في سوء استخدام حقوق الاحتكار عن طريق مبدأ التسهيلات الأساسية على سبيل المثال)، والمادة 9.2 (ثنائية التعبير والفكرة) والمادة 13 (فقرة استثناءات حق المؤلف). هذا وقد لوحظ إدراج تلك المرونة في تشريعات حق المؤلف الوطنية في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والدول الاسكندينافية.

أثيرت بعض المخاوف فيما يتعلق بتدابير الحماية التكنولوجية كوسيلة لفرض مزيد من القيود على استثناءات المتعلقة بالاستخدام المشروع أو الاستخدام الشخصي لحق المؤلف. ولكن لوحظ في هذا السياق أن التشريع الأمريكي لحماية حق المؤلف فى البيئة الرقمية (DMCA) نفسه يحتوي على عدة ضمانات لموازنة تلك الحماية التكنولوجية، وبالتالي يجب على الدول النامية التي تطبق تشريعات شبيهة بالتشريع الأمريكي أن تتأكد من إدراج ضمانات مماثلة عند إبرام اتفاقيات التجارة الحرة (FTA). من وجهة نظر شاملة تم التأكيد على أن إجراءات الحماية التكنولوجية تتعدى حق المؤلف التقليدية حيث إنها تمنح مالك ذلك الحق القدرة على التحكم في حرية الحصول على المنتج وليس فقط القدرة على التحكم فى نسخه.

تمت الإشارة في سياق آخر إلى شاغل عربي هو غياب الإدارة الجماعية للحقوق، بالإضافة إلى الحاجة لتشجيع إتاحة المحتوى العربي في صورة إلكترونية.

4. حماية الفولكلور والتراث الثقافي والمعارف التقليدية في المنطقة العربية[5]:

يمكن تناول هذا الموضوع من عدة زوايا حيث يعتبر التشريع أحد عدة عوامل مؤثرة، وعكست المناقشات الطبيعة متعددة الأبعاد للموضوع وتعقيده على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي فتباينت آراء المشاركين بشكل كبير. ولكن تم الاتفاق على أن القوانين الحالية المنظمة لتلك الموضوعات غير كافية وغير مناسبة.

كان هناك قلق حيال غياب الوعي بأهمية الحفاظ على التراث الثقافي كشكل من أشكال الهوية المحلية والعربية، ومن هذا المنطلق شكك بعض المشاركين في ملائمة المفاهيم الغربية لحماية التراث الثقافي الإقليمي الذي يتشكل وينتقل جزء كبير منه شفهيا كما يتسم بالتغير الدائم. وشدد آخرون على أن الفولكلور والتراث الثقافي والمعارف التقليدية شديدة التنوع ولا يمكن تنظيمها باستخدام نفس القوانين، ويجب تعريفها محليا وإقليميا لمعرفة ما هو مشترك منها بين عدة دول عربية وما يختص بدولة واحدة فقط. كانت هناك اقتراحات متعلقة بآليات بديلة للحماية مثل إنشاء السجلات والفهارس وقواعد البيانات لتوثيق العادات والتقاليد.

يمكن الاستعانة بخبرات دول أخرى كالصين واستراليا في هذا المجال.

([5]) دار النقاش حول عرض قدمه كل من آمنة الحمدان وعزة ميدان وأحمد مرسي.

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك تساؤلات حول طبيعة إطار الحماية، حيث أكد العديد من المشاركين على الحاجة إلى إنشاء إطار أو نظام دولي لحماية التراث الثقافي والفولكلور والمعارف التقليدية، بينما اقترح آخرون إنشاء أنظمة قومية أو إقليمية للحماية تتضمن الأنظمة الفريدة من نوعها. وقد تم الإشارة إلى الاهتمام الدولي بالموضوع في العديد من المحافل كمنظمة التجارة العالمية (WTO) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO).

ملحق التوصيات

1. الاتجاهات العامة في مجال حقوق الملكية الفكرية (IPRs):

السياسات المقترحة

1. زيادة التوعية

- هناك حاجة لإستراتيجية متوازنة وعملية وشاملة تعتمد على تحقيق النتائج على المستوي المحلي لدعم الوعى العام بمختلف جوانب الملكية الفكرية. يجب أن تخاطب تلك الاستراتيجيات احتياجات واهتمامات مستخدمي الملكية الفكرية وألا تقتصر على اهتمامات أصحاب الحقوق ومسألة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. كما يجب على تلك الإستراتيجية أيضا أخذ السمات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للدول المختلفة في الاعتبار.
- بسبب تعدد المحافل المعنية بالملكية الفكرية (مثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO ومنظمة التجارة العالمية WTO ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة UNESCO ومنظمة الصحة العالمية WHO) يجب على المنظمات غير الحكومية إعداد تقارير موجزة بشأن الاجتماعات المتعلقة بالملكية الفكرية وتقديمها لصناع القرار وكل المعنيين في العالم العربي. يجب ترجمة تلك التقارير وتوزيعها من خلال القنوات المتوفرة على الجهات الحكومية والجامعات ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية ..إلخ.

2. التنسيق المحلي والإقليمي

- يجب الأخذ فى الاعتبار مختلف المصالح الوطنية عن طريق تنسيق أفضل بين الهيئات الحكومية المعنية بما في ذلك إشراك مختلف قطاعات المجتمع حتى يُمكن التعامل مع انعكاسات حماية الملكية الفكرية على هذه القطاعات وتداعيتها على السياسة العامة. هناك أيضاً حاجة لتقييم التكلفة والمكاسب بشكل مستمر عند وضع أية قواعد ومعايير جديدة لحماية الملكية الفكرية.

- يجب أن يُصاحب التنسيق الوطنى مشاركة وتنسيق أكثر فعالية بين الدول العربية فى محافل الملكية الفكرية متعددة الأطراف، وذلك لضمان أن تؤخذ فى الإعتبار الاحتياجات الفردية لتلك الدول عند وضع القواعد الدولية فى هذا المجال.

3-دمج البعد التنموي

- يجب النهوض بمنظور أوسع للملكية الفكرية بحيث يشمل البعد التنموي كما جاء في الفقرة 8 (7) لخطة عمل الدوحة، والتي اعتمدتها قمة الجنوب الثانية التي عقدت في قطر في يونية 2005م.

4- تأثير الاتفاقيات التجارية

- يجب ألا تقوم الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية التي تضم دولاً عربية بإضعاف حق تلك الدول في استخدام أوجه المرونة والاستثناءات التي تتضمنها اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS).
- يجب إجراء دراسات لتقييم تكلفة وفوائد الشق المتعلق بالملكية الفكرية فى هذه الاتفاقيات على المستويين المحلي والإقليمي لتقييم آثارها الاجتماعية والاقتصادية ، ويجب إضفاء التوازن على تلك الاتفاقيات بحيث تتضمن شروط تعود بالفائدة على الدول العربية. ويمكن لتبادل الخبرات عبر الدول العربية المساهمة بشكل فعال نحو تدعيم قدراتها التفاوضية.

5- مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني

- يجب تشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية بالدول العربية في المناقشات المتعلقة بالملكية الفكرية وذلك من خلال التعرف على المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية الموجودة بالفعل والتي تتناول قضايا متعلقة بالملكية الفكرية ويجب تشجيع التعاون بين تلك المنظمات والتنسيق بينها وبين المنظمات غير الحكومية الدولية. تساهم المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية مع الحكومات والجهات الأخرى المعنية بالملكية الفكرية في دمج البعد التنموي في عملية صنع القرار الوطنية المتعلقة بالملكية الفكرية.

6-الدعم الفني

- يجب إعادة النظر في استراتيجيات تعامل الدول العربية مع المساعدات الفنية التى تتلقاها وتحسينها وذلك بما يضمن أن تأخذ هذه المساعدات فى الاعتبار الاحتياجات والأولويات الوطنية والإقليمية بشكل ملائم ومباشر. ويجب على الدعم الفني بشكل خاص مساعدة الدول العربية على الاستفادة الكاملة من أوجه المرونة التي تتيحها الاتفاقيات فى مجال الملكية الفكرية. ويقترن ذلك بتنوع مصادر المساعدات الفنية والتأكد من أن هذه المساعدات تراعي اختلاف الظروف بين الدول.

- يجب أن تتوفر المواد المتعلقة بالملكية الفكرية للدول العربية وأن تتم ترجمتها إلى اللغة العربية.

المخططات البحثية

1- إجراء دراسة حول أفضل التجارب لزيادة الوعى العام في الدول العربية حول مختلف جوانب الملكية الفكرية.
2- إجراء دراسات لتقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية لإتفاقيات التجارة الحرة (FTAs) على الدول العربية بما في ذلك تحديد الآليات لتقليص الآثار السلبية لما تتضمنه من التزامات تتجاوز الالتزامات الواردة فى اتفاقية TRIPSوالمعروفة بـ TRIPS-plus**).**
3- إجراء دراسات لتقييم آثار اتفاقيات حماية الملكية الفكرية الجديدة وتطوراتها على الدول العربية.

2-الصحة:

السياسات المقترحة

1- التأكيد على أهمية تبادل الخبرات بين الدول العربية لتدعيم قدراتها التفاوضية والتعبير عن مصالحهم المشتركة في موضوعات الملكية الفكرية المتعلقة بالصحة مثل حماية البيانات وشكاوى عدم الانتهاك.
2- إنشاء شبكة بين تلك الدول لتبادل المعلومات والخبرات حول قوانين الملكية الفكرية الوطنية والاتفاقيات التجارية.
3- خلق آليات لمراقبة ومتابعة الالتزامات الإضافية فى اتفاقيات التجارة الحرة التى تتجاوز الالتزامات الواردة فى اتفاقية TRIPSوالمعروفة بـاسم TRIPS-plus).
4- معالجة الفجوة بين المسئولين الحكوميين في مختلف الوزارات والعمل على إشراك الخبراء الفنيين في المفاوضات ووضع مشروعات القوانين.
5- وضع دليل للإجراءات التي يجب اتخاذها للتعامل مع سوء استخدام أنظمة البراءات وأنظمة المسئولية القانونية وكيفية التعامل مع صندوق البريد ذات الصلة وشهادات البراءات التكميلية (SPC) وعائد المؤلف عن كل نسخة مُباعة مع الأخذ في الاعتبار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول النامية والأقل نموًّا.
6- التأكيد على أهمية الموافقة على الأدوية الجنيسة (generics) دون الرجوع إلى مكاتب البراءات (حيث أن هذا الربط لا يجوز).

الموضوعات المتعلقة بالدعم الفني

1- تصميم أدوات للمفاوضين والمشرعين يُمكن عن طريقها:

أ- إلقاء الضوء على حيز السياسات والبدائل المُتاحة التي تسمح بأقصى استغلال لأوجه المرونة في اتفاقية (TRIPS) وإعلان الدوحة وقرار 30 أغسطس 2003م، وذلك للتخفيف من الآثار السلبية لاتفاقيات التجارة الحرة على الحصول على الأدوية وحماية الصحة العامة.

ب- وضع اقتراحات لإعادة صياغة بنود اتفاقيات التجارة الحرة بالإضافة إلى إعادة صياغة القوانين والقواعد اللازمة لتنفيذ الاتفاقيات التجارية.

2- توفير الدعم الفني وبناء القدرات لكل من:

أ- مكاتب تسجيل براءات الاختراع وذلك لدعمها في تطبيق معايير منح براءات الاختراع بشكل صارم وتجنب التمديد فى البراءات.

ب- القضاه والمحامين.

ت- المسئولين الفنيين فى الوزارات المعنية.

3- التأكيد على الطبيعة الإلزامية للمادة 67 من الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) الخاصة بالتعاون الفني وعلى الحاجة لتفعيل تلك المادة بالكامل في ضوء مبادئ وأهداف الاتفاقية.

4- تشجيع النقل الإيجابي للتكنولوجيا من الدول المتقدمة للدول النامية والأقل نموّاً وذلك لتجنب كل الممارسات المتعلقة بالنقل السلبي للدعم الفنى.

المخططات البحثية

1- إجراء دراسات لتقييم آثار اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) والترتيبات الثنائية والإقليمية على المستوى الوطنى لتتضمن عدة نقاط من بينها:

- حصول الفقراء على الأدوية والآثار على الأسعار.
- التأثير السعري لاستخدام بدائل للأدوية الأصلية (الأدوية الجنيسة) generics وتأثير ذلك على الإنفاق على الصحة والدواء.
- كل من الاستثمار الأجنبي المُباشر (FDI) والاستثمار المحلي.
- نقل التكنولوجيا والترخيص وتعاقدات التصنيع ..إلخ.
- استكشاف فوائد وعيوب الهندسة العكسية كأداة لتطوير القدرات الدوائية المحلية.
- إجراء الأبحاث حول المُركبات الجديدة والأبحاث الإكلينيكية.
- استيراد وتصدير المواد الدوائية الفعالة والمنتجات النهائية.
- أعداد المنتجات التي توافق عليها الهيئات الدوائية الرقابية.

2- إجراء دراسة حول تأثير منح براءات للطلبات المودعة فى صندوق البريد المخصص لهذا الغرض على الصحة العامة وعلي الحصول على الأدوية.

3- إجراء دراسة حول جدوى إنشاء مكتب عربي إقليمي لتسجيل البراءات لدعم قدرات الفحص الوطنية والإقليمية بما يسهم فى تطبيق معايير منح البراءات بشكل صارم ، وذلك بناء على قاعدة بيانات شاملة للمنتجات السابقة بالإضافة إلى تجنب التمديد فى البراءات.

3- الحصول على المعرفة والمواد التعليمية:

السياسات المقترحة

<u>زيادة التوعية</u>

- هناك حاجة لزيادة التوعية في العالم العربي حول أوجه المرونة المتعلقة بالحصول على المواد التعليمية والمعرفة.
- هناك حاجة لنشر التوعية في الدول العربية حول الأساليب الجديدة للتعامل مع حق المؤلف مثل نماذج المصادر المفتوحة/ النشر المفتوح بالإضافة إلى حركة الإبداع الجماعي [6].

2-تشريعات حق المؤلف

- يجب العمل على ألا تتعارض الالتزامات والاتفاقيات الجديدة المتعلقة بحق المؤلف مع الحقوق القائمة بالفعل والتي تسهم فى تيسير الحصول على المعرفة.
- الحاجة لمراجعة قوانين حق المؤلف المحلية بما يضمن الحصول على أكبر قدر من المعرفة.
- دراسة الإمكانية المستقبلية للتفرقة في قوانين حق المؤلف الوطنية بين بنود حرية الحصول على المعرفة من جهة حق المؤلف المتعلقة بالترفيه من جهة أخرى.

3-التعاون الوطنى والإقليمي

- التنسيق المحلي بين الأجهزة الحكومية المعنية والمكتبات والجامعات والقطاع الخاص والمجتمع المدني.
- التنسيق الإقليمي بين الأجهزة المعنية لتيسير الحصول المتبادل على المعرفة.
- تبادل الخبرات الخاصة بالقوانين والممارسات في هذا المجال.
- تشجيع التفاوض الجماعي بين الجامعات العربية من جهة والناشرين وموردي المعرفة من جهة أخرى.

المخططات البحثية

([6]) للوصول إلى دليل دوريات المصادر المفتوحة انظر /http://www.doaj.org، لحركة الإبداع الجماعى انظر /http://creativecommons.org.

1- هناك حاجة لدراسة كيفية تفعيل أوجه المرونة المُتاحة والمتعلقة بحق المؤلف اتفاقية (TRIPS) (المواد 13، 8.2، 40، 9.2 (ويتضمن ذلك تأثير اتفاقيات التجارة الحرة (FTA) على أوجه المرونة المشار إليها.
2- إجراء دراسة مقارنة للتشريعات فى مجال حق المؤلف والحصول على المعرفة فى الدول المتقدمة.

4-حماية الفلكلور والتراث الثقافي والمعارف التقليدية في المنطقة العربية:

السياسات المقترحة

1- الحفاظ على التراث الثقافي (التراث الثقافي والطبيعي)

- إنشاء قواعد بيانات أو فهارس لتسجيل وحماية التراث الثقافي على غرار ما قام به مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي (CULTNAT) وهو أحد المراكز المتخصصة التابعة لمكتبة الإسكندرية. ويجب أن يشمل ذلك توفير التمويل اللازم لإنشاء المؤسسات التي تدير قواعد البيانات.
- التأكيد على أهمية أن يعكس التشريع حقوق ومصالح كل المعنيين بجمع التراث الثقافي.
- إدراج التراث الثقافي في المقررات التعليمية الوطنية.
- تشديد القوانين المحلية لمنع أي اعتداء على التراث الثقافي.

2- التعاون المحلي والإقليمي

- تشجيع التعاون بين الجهات المعنية لتدريب وبناء قدرات العاملين في مجال جمع وتسجيل التراث الثقافي.
- تشجيع الجهود المتواصلة في مختلف المنظمات متعددة الأطراف في هذا المجال بما في ذلك الترويج لأهمية الحفاظ على التراث الثقافي.
- تبادل الخبرات المتعلقة بالقوانين والممارسات في هذا المجال. فيما يخص جمع وتصنيف الأعمال الموسيقية يُمكن للدول العربية الاستفادة من تجربة مركز الموسيقى العربية والمتوسطية التونسي.

3-موضوعات متعلقة بالتجارة

- عدم فرض مواد غير ضرورية (عوائق تقنية) ذات صلة بأشكال الملكية الفكرية وذلك لتجنب إلغاء التنافس بين الدول العربية التي تتبنى أساليب متماثلة مستوحاة من المعارف التقليدية.

المخططات البحثية

1- دراسة أفضل التجارب ووسائل حماية التراث الثقافي بما فيها البدائل المقتبسة من أساليب حماية الملكية الفكرية.
2- إجراء دراسة مقارنة لتجربة دول أمريكا اللاتينية فيما يتعلق بتوثيق تراثهم الوطني، خاصة في مجال الأعشاب الطبية.